الأنباء
الخميس 12 ابريل 2012

خلال انعقاد الملتقى السادس للتطوير الإداري والتدريب في الجهات الحكومية

الرومي: ننتظر موافقة الحكومة لبدء صرف زيادات الموظفين بأثر رجعي من أبريل

محمد الرومي متحدثا خلال الملتقى السادس للتطوير الإداري

تكريم إحدى المشاركات في الملتقى (أسامة أبوعطية)

أكد وكيل ديوان الخدمة المدنية محمد الرومي ان الديوان جاهز بقراراته التنفيذية الى الجهات الحكومية بخصوص زيادات موظفي القطاع الحكومي التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا لكنه ينتظر موافقة الحكومة على الصرف لافتا الى ان اجتماع مجلس الخدمة المدنية المقبل والذي من المتوقع ان يكون اليوم الخميس قد يبحث هذا الأمر، وأشار الى انه سيتم صرف الزيادات بأثر رجعي شهر ابريل الجاري.

وفي كلمة له بمناسبة انعقاد الملتقى السادس للتطوير الإداري والتدريب في الجهات الحكومية صباح أمس، قال ان ديوان الخدمة المدنية حريص على التواصل الدائم والمنتظم مع الجهات الحكومية ويدعم العمل بروح الفريق الواحد ويحاول إضافة فائدة جديدة وتحديد مسارات حديثة بما يعود بالفائدة الايجابية على الجميع.

«الديوان» يسعى لتحقيق مطالب الموظفين وفقاً لرؤية الدولة وسياساتها وما يتوافر من موارد

وأضاف «ان الديوان يؤيد جميع الجهود المؤدية الى التطوير والتغيير والتحديث والتنمية بمفهومها الشامل وغاياتها العامة، معربا عن أمله في ان تتلاقى جميع الرؤى الحكومية في نطاق خطط وبرامج استراتيجية شاملة وموحدة تخدم الوصول الى الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي متميز، مشيرا الى ان الملامح الحالية لخطط وبرامج التنمية الإدارية للجهات الحكومية لاسيما المدرج منها في خطة الدولة الإنمائية للسنوات من 2010 الى 2014 تحتاج الى التعزيز حتى تعبر عن طموحاتنا كجهاز مركزي معني بشؤون التطوير الإداري والتدريب، منوها بأهمية بلورة الرؤى والاستراتيجيات الحديثة بالتنسيق مع جميع الجهات لتحديد الركائز والمنطلقات الكفيلة بنقل الجهاز الإداري للدولة من مرحلة الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية بمفهومها الشامل خاصة ان لدينا في الديوان ما يزيد على 40 نظاما آليا متطورا في المنظومة المتكاملة للخدمة المدنية الى جانب المشاريع المهمة والحيوية التي تعتمد على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة للوصول الى الحكومة الالكترونية. وأوضح ان الديوان يسعى لتحقيق مطالب الموظفين وتلبية احتياجاتهم وفقا لرؤية الدولة وسياساتها وما يتوافر من موارد وآليات لافتا الى ان الهدف الاستراتيجي للديوان في التحسين المستمر والارتقاء الدائم بالجهاز التنفيذي وما يشمله من إعادة تنظيم للهياكل وتدريب مستمر للموظفين سعيا نحو تبسيط الإجراءات وتسريع تقديم الخدمات للمواطنين.

وأكد ان الديوان استحدث إدارة مستقلة للتدريب الخارجي تتبع قطاع البعثات في الديوان مما ادى الى ارتفاع اعداد البرامج والدورات التدريبية المحلية والخارجية والبعثات والاجازات الدراسية إضافة الى عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات البحث التي تنفذ على مستوى الخليج العربي ودول العالم المتقدم، موضحا ان الديوان قد ابرم خلال العامين الماضيين العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الثنائية مع دول صديقة في مجالات الخدمة المدنية والتنمية البشرية والإدارية وأهمها المدرسة الوطنية البريطانية والمركز الياباني للتعاون الدولي وكلية الخدمة المدنية في سنغافورة والمدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ومدرسة السياسة العامة في كوريا وديوان التدريب في تايوان وذلك بهدف إتاحة الفرصة للقياديين الإشرافيين للاستفادة من نقل الخبرات ورفع المهارات وتبادل التجارب مع الدول المتقدمة إداريا.

وبدورة قال الوكيل المساعد لقطاع التطوير الإداري نبيل المعجل ان الهدف من الملتقى هو الاستثمار الأمثل للمعلومات التي تعرض فيه وإضافتها الى قواعد البيانات لتكون احد الأدوات الهامة للوصول بالأفراد والكيانات التنظيمية المختلفة الى المستوى المنشود من التخطيط الفكري والتطبيق العملي لأساليب الإدارة الحديثة وترسيخ مبادئها التي تمارس في نطاق العمل الحكومي.

وأضاف ان عام 2011 وبداية 2012 شهدا الانتهاء من انجاز 7 مشاريع مركزية مهمة حول مجالات التطوير الإداري وهي تطوير الأوضاع التنظيمية بالجهات الحكومية وتوصيف وتقييم الوظائف بالخدمة المدنية وتبسيط إجراءات العمل لدى بعض الجهات الحكومية وتفعيل وتطوير التدريب بالجهاز الحكومي وإعداد وتنمية القيادات لتحسين الفعالية الإدارية وتعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي وقياس معدلات الأداء والمقررات الوظيفية، لافتا الى ان هذه المشاريع تم تنفيذها مع بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة في القطاع الخاص. وأشار الى ان قطاع التطوير قام بطرح 8 مشاريع تطويرية جديدة تنتظر الموافقة عليها وإدراجها في برامج الخطة الإنمائية للدولة السنوات المقبلة.

● عادل الشنان

النقابة تقدمت بشكاوى إلى مجلس الأمة بسبب التعسف

مبارك الصباح: لن نتهاون في الدفاع عن حقوق القانونيين

قال رئيس إدارة العلاقات الخارجية وعضو مجلس إدارة نقابة القانونيين الشيخ مبارك الصباح، نيابة عن مجلس الادارة، ان النقابة تقدمت بشكوى رسمية الى مجلس الأمة ضد كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته، وذلك لكونه مسؤولا عن ديوان الخدمة المدنية، ورئيس ديوان الخدمة المدنية بصفته، وذلك لعدم تطبيقهما القانون ولتمييزهما بين الموظفين بالدولة وعلى وجه الخصوص القانونيون.

وأوضح الشيخ مبارك الصباح في تصريح صحافي بهذا الشأن، قائلا: هذا التمييز المذموم بين المواطنين على أساس المهنة غير مقبول، وتصرف ديوان الخدمة المدنية في هذا الخصوص يخالف المبادئ الدستورية التي نصت على العدل والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وحرية العمل وعدالة شروطه، مؤكدا رفض نقابة القانونيين لهذا التمييز، وانها لن تسمح باستمراره، داعيا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس الديوان الى أن يعدا العدة ويحضرا الى مجلس الأمة لمناقشة وضع القانونيين أمام ممثلي الأمة، وعليهم أن يبرروا بالأسانيد القانونية ما الأسباب التي دعتهم لحرمان القانونيين من مسمياتهم الوظيفية؟ مشددا على أن نقابة القانونيين على أتم الاستعداد لتفنيد أي حجج يتذرع بها ديوان الخدمة المدنية في هذا الصدد. ولفت الى أن النقابة تقدمت أيضا بشكاوى ضد كل من: مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووكيل وزارة العدل بسبب تعسفهما ضد القانونيين والتلاعب بتقييم الكفاءة واستخدامه كأداة للعقاب والتهديد بخلاف ما هو عليه كأداة للتقييم الوظيفي.

وطالب الشيخ مبارك الصباح مجلس الوزراء بضرورة عدم التمييز بين المواطنين، خاصة بين القانونيين، وأن يتم التعامل وفق مسطرة واحدة كونهم موظفين يعملون بإدارات قانونية خاضعة للجهة التنفيذية متمثلة بمجلس الوزراء، فالأولى أن يلتزم مجلس الوزراء بتصريحاته السابقة المتعلقة بإقرار الزيادات أو الكوادر للجميع، داعيا المجلس الى إحالة ملف القانونيين بما فيها الفتوى والتحقيقات الى اللجنة التي شكلها مجلس الأمة لهذا الغرض لدراستها وتقديم الحلول العادلة لكل القانونيين العاملين بالدولة.

الشيخ مبارك الصباح

العجمي: انتهاء البرامج الميدانية لمتدربات التطبيقي

أنهت جمعية المهندسين تدريب مجموعة من متدربات عدد من المعاهد في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك بإشراف ومتابعة عضو مجلس إدارة الجمعية م.هديان العجمي ولفترة استغرقت نحو 3 شهور. وقال العجمي في تصريح له أدلى به بالمناسبة: ان الجمعية سعدت بانتهاء التدريب الميداني لمجموعة من المتدربات في معاهد الهيئة، موضحا ان المتدربات تمكن من تعلم مختلف الأعمال المساعدة التي قمن بالتدرب عليها بعد ان اجتزن البرامج النظرية لهذه الأعمال، مشيرا الى أن البرنامج استغرق نحو 3 شهور على أعمال متنوعة في مجال السكرتارية المتخصصة للأعمال الهندسية بشكل خاص. وأضاف: ان البرامج التي تم تنفيذها مكنت المتدربات من أداء عملهن وتطوير قدراتهن المهنية، ما أهلهن للانخراط في العمل الميداني بالقطاعين العام والخاص، مشيرا الى ان هذه التجربة أثبتت تميزا وقدرة على عطاء المجتمع المدني وتعاونه مع الجهات الحكومية لتأهيل وتطوير وتدريب الشباب الكويتي في مختلف المجالات المهنية. وقال العجمي: ان الجمعية وفرت لمتدربات الهيئة فرصة حقيقية لاعدادهن لسوق العمل العام والخاص، مشيرا الى ان قدرة المتدربات على تلبية احتياجات ومتطلبات كل قطاع على حدة، مثمنا تعاون الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع الجمعية.

م. هديان العجمي

الشمالي دعا إلى إقرار قوانين مكافحة الفساد سريعاً

«المحاسبين والمراجعين»: جمعيات النفع العام حصن منيع ضد محاولات إهدار المال العام

أكد أمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين د.بدر الشمالي في تصريح صحافي له حرصه على المصلحة الوطنية العليا للبلاد، وايمانه بأن الكويت اولا وقبل كل شيء، وان الوطن باق ومستمر أمام صغائر الخلافات التي تطفو فوق السطح او فقاعات الهواء التي يثيرها البعض بين فترة واخرى على الساحة الكويتية لاجل مصالح معينة ونظرة قاصرة.

وشدد د.الشمالي على أن جمعية المحاسبين كانت من أوائل جمعيات النفع العام الخمس والثلاثين التي بادرت الى تقديم مشروع النزاهة، بهدف وضع حد لجرائم الفساد التي ترتكب في حق وطننا الغالي، خاصة ان الكويت وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في التاسع من ديسمبر عام 2003 والتي تستهدف ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى منع ومكافحة الفساد وتيسير التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، كما نصت هذه الاتفاقية في مادتها السادسة على أن تقوم كل دولة بإنشاء هيئة تتولى منع الفساد مع تحويل ما يلزم من الاستقلال لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة.

وبين الشمالي ان جمعية المحاسبين والمراجعين هي احدى جمعيات النفع العام وهي رافد من روافد المؤسسات في المجتمع المدني حيث تعد هذه المؤسسات هي الحصن المنيع والدرع الواقية للوطن لصد اي محاولات من شأنها إهدار المال العام وأنها ستراقب أداء الهيئة الكويتية لمكافحة الفساد المنتظر تشكيلها خلال الفترة المقبلة ضمن منظومة جمعيات النفع العام فور الاعلان عن تأسيسها.

ودعا الشمالي الى ضرورة اقرار عاجل لقوانين مكافحة الفساد خاصة بعد مرور أكثر من شهرين على التئام مجلس الأمة ومطالبة البرلمان والحكومة بالإسراع والانتهاء من هذا الملف.

د.بدر الشمالي

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749